الفصل الثالث عشر

المعلوماتية وثورة الاتصالات فى العلاقات الدولية المعاصرة

obeikandl.com

obeikandl.com

لا يكتمل الحديث عن السياقات الجديدة التى تحيط بتطور العلاقات الدولية المعاصرة بغير الإشارة إلى المعلوماتية وثورة الاتصالات التى أصبحت سمة مميزة لعصرنا الذى بات معروفا بعصر المعلومات. ولهذه الثورة المعلوماتية والاتصالية أبعادها التى تجاوزت كل حدود التوقع نظرًا لما أحدثته من تحولات عميقة الجذور فى شتى مناحى الحياة السياسية الدولية الراهنة، ويصور لنا أحد الأساتذة المتخصصين دلالة هذا التحول الثورى بقوله: «أن التعرف على ثورة المعلومات والاتصالات كموضوع لا كوسيلة ولا غاية أمر يفرض نفسه على كل باحث جاد عن فهم طبيعة العصر الجديد الذى يتشكل وتتشكل معه أمم ومجتمعات، وتنقرض فيه أمم ومجتمعات أخرى، وبين هذه الأمم التى تتشكل وتلك التى تنقرض تتقدم أمم قائمة نحو مقدمة الصورة، وتنسحب أمم غيرها إلى الخلف البعيد الذى يكاد لا يشعر بوجوده أحد»[1]. ولا يقف الأمر به عند هذا الحد فى تصويره البليغ لما يجرى فى العالم اليوم نتيجة هذه الثورة المعلوماتية والاتصالية غير المسبوقة فى تاريخ التطور الحضارى والإنسانى، وإنما يذهب خطوة أبعد عندما يقول أنه خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، تسببت هذه التغيرات فى «تفتيت العالم إلى كسر متناثرة حتى أن أوضح المفاهيم الجيوسياسية، مثل مفاهيم الدولة والسلطة والحدود السياسية، لم تعد لها نفس المعانى التى كانت لها قبل انفجار ثورة المعلومات والاتصالات، بل أن الصراعات التى تحدث على الساحة الدولية لم يعد أبطالها هم أبطال الصراعات التى كانت تحدث عبر التاريخ»[2].

ويحدد هؤلاء الأبطال الجدد فى التجمعات الإقليمية للدول كتجمع النافتا وتجمع الأسيان، وتحالفات الأعمال الخاصة العابرة للقوميات، والمنظمات غير الحكومية التى تعمل على نطاق عالمى، ويشير إلى أن هؤلاء الأبطال أو الفاعلين المهمين الجدد الذين أفرزتهم ثورة المعلومات والاتصالات خارج صناديق الانتخاب، إنما يشكلون تهديدًا

---

(١) د. حازم أحمد حسنى، ثورة المعلومات والاتصالات، فى موسوعة أحداث القرن العشرين، الجزء الأول، النظام الدولى، (الناشر دار المستقبل العربى، القاهرة، ٢٠٠٠، الطبعة الأولى)، ص ٢٢٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٢٤١.

خطيرا للديمقراطية ذاتها، ومن ثم يقودون العالم كله إلى مصير مجهول وإلى فوضى جيوسياسية كاملة[١]. وهذا المنظور التشاؤمى حول ما يمكن أن يكون عليه مستقبل العالم إذا مـــا استمرت التداعيات السالبة لثورة المعلومات والاتصالات تتراكـم وتتفاقم لتضع الإنسانية أمام خيارات صعبة ومعقدة، لا يمكن أن يكون صحيحا على اطلاقه، إذ يقابل هذه النظرة التشاؤمية القاتمة المنظور العكسى المشبع بروح التفاؤل والأمل حول ما يمكن لهذه الثورة أن تحدثه من تغير نحو الأفضل فى حياة كافة المجتمعات الإنسانية المعاصرة. تجلى ذلك فى الإعلان الصادر عن المؤتمر العالمى لتنمية الاتصالات عن بعد الذى عقد فى بوينس أيرس عاصمة الأرجنتين فى مارس عام ١٩٩٤، الذى أكد على أهمية إقامـــة بنية تحتية عالمية للمعلومات مما سيكون له تأثيره الإيجابى فى مجال تعزيز النمـــو الاقتصادى ودعم الاستقرار السياسى وتوســيع رقعــة الممارسات الديمقراطية فـــى العالم[٢]. وعلى أية حال فإنه لا يصـح النظر إلى نتائج هـذه الثورة غير المسبوقة فـــى تاريخ العالم على أنها خير كله أو شر كله، وإنما هى فى حقيقتها تجمع بين هذا وذاك، وقد عبر عن هذا المعنى أستاذ آخر عندما قال: «كانت الثورة المعلوماتية وراء ظهور مفاهيم وقضايا حديثة بالغة الأثر فى حياة الإنسان والأمم ومثيرة للانتباه والجدل، مثال ذلك العولمة والمحلية، والتحول إلى اقتصاد الخدمات والسوق العالمية الواحدة، وإذا كانـــت لهذه الظاهرة بعض السلبيات، فإن لها من ناحية أخرى بعض الإيجابيات على مستوى الفرد والمجتمع وذلك نتيجة سهولة وسرعة انتقال المعلومات والخدمات والبضائـــع عبر بنيـــة تحتية لطريق معلومات فائق السرعة بين الأفراد والمجتمعات والدول، والمرتبطة فيما بينها بالشبكات والاتصالات السريعة والإدوات العالية التقنية»[٣].

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٤٢.

(٢) المرجع السابق..

(٣) د. أبو بكر سلطان أحمد، التحول إلى مجتمع معلوماتى: نظرة عامة، سلسلة دراسات استراتيجية، رقم ٧٧، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٢، ص ٧ – ٨.

طبيعة ثورة المعلومات والاتصالات بأبعادها العالمية الراهنة:

يشير بعض الخبراء إلى أن العالم يعيش الآن مرحلة جديدة من التطور التكنولوجى امتزجت فيها نتائج وخلاصات ثلاث ثورات هى:

(أ) ثورة المعلومات أو ذلك الانفجار المعرفى الضخم المتمثل فى ذلك الكم الهائل من المعرفة فى صورة تخصصات ولغات عديدة والذى أمكن السيطرة عليه والاستفادة منه بواسطة تكنولوجيا المعلومات.

(ب) ثورة وسائل الاتصال المتمثلة فى تكنولوجيا الاتصال الحديثة التى بدأت بالاتصالات السلكية واللاسلكية مرورًا بالتليفزيون وانتهاء الآن بالأقمار الصناعية والألياف البصرية .

(جـ) ثورة الحاسبات الإلكترونية التى توغلت فى كل مناحى الحياة وامتزجت بكل وسائل الاتصال واندمجت معها[1].

وتمثل شبكة الإنترنت الأمريكية العالمية جوهر ذلك الامتزاج حيث يتم تخزين المعلومات التى ترد من أكثر من عشرين ألف شبكة معلومات بشكل منظم ومتسق يسهل عملية استرجاعها بواسطة أى مستخدم وذلك من خلال الحاسبات الإلكترونية، ثم تقوم بعد ذلك تقنيات الاتصال المتطورة من أقمار صناعية وخلافه بتوصيلها إلى ملايين المشتركين فى جميع أنحاء العالم، ويضيف هؤلاء الخبراء: «أن ثورة تكنولوجيا الاتصال قد سارت على التوازى مع ثورة تكنولوجيا المعلومات التى جاءت نتيجة لتفجر المعلومات وتضاعف الإنتاج الفكرى فى مختلف المجالات، وظهور الحاجة إلى تحقيق أفضل سيطرة ممكنة على فيض المعلومات المتدفقة وإتاحته للباحثين والمهتمين ومتخذى القرارات فى أسرع وقت وبأقل جهد، عن طريق إستحداث أساليب جديدة فى تنظيم المعلومات تعتمد بالدرجة الأولى على الكمبيوتر واستخدام التكنولوجيا الاتصالية لمساندة مؤسسات المعلومات ودفع خدماتها لتصل عبر القارات، وهى ظاهرة غير مسبوقة فى تطورها،

(١) د. محمود علم الدين، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال: التأثيرات السياسية لتكنولوجيا الاتصال، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦، ص ١٠٢.

فزيادة المعلومات تدفع إلى المزيد منم تطور تكنولوجيا المعلومات وتطوير تكنولوجيا المعلومات يقود إلى توالد المعلومات، وهكذا[1]. وبناء على ذلك، فإنه لم يعد من الممكن الفصل بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، فقد جمع بينهم النظام الرقمى (Digital) الذى تطورت إليه نظم الاتصال وبذا ترابطت شبكات الاتصال مع شبكات المعلومات.

لقد أوضح تحليل التطورات الراهنة فى تكنولوجيا الاتصال منذ بداية التسعينيات أن العالم يمر بمرحلة تكنولوجية اتصالية جديدة تتسم بسمة أساسية هى المزج بين أكثر من تكنولوجيا اتصالية تمتلك أكثر من وسيلة لتحقيق هدفها النهائى وهو توصيل الرسالة الاتصالية إلى الجمهور المستهدف، ولهذا يطلق على هذه المرحلة مرحلة تكنولوجيا الاتصال متعدد الوسائط (Multi-media) أو التكنولوجيا الاتصالية التفاعلية (Interactive) أو مرحلة التكنولوجيا المهيمنة (Hyper-media) وترتكز هذه المرحلة فى تطورها على الحاسبات الإلكترونية فى جيلها الأخير المتضمن أنظمة الذكاء الاصطناعى (Artificial Intelligence) إضافة إلى الألياف الضوئية (Optical Fibers) وأشعة الليزر والأقمار الصناعية (Satellites)[2].

أما بالنسبة للاتساع الدولى الهائل الذى طرأ على الأنشطة المعلوماتية، فإن هنالك من يحاول اعتباره نتاج التفاعل الذى يتم بين عمليتين ترتبطان ببعضهما بصورة وثيقة للغاية، وهما عملية التخطى التجارى للحدود القومية وعملية التخطى المعلوماتى عبر حدود الدول. وتجد العملية الأولى أساسها ومحورها فى أنشطة الشركات متعددة الجنسيات أو العابرة للقوميات، بينما تتضمن العملية الأخيرة التحولات الجذرية التى طرأت على وسائل تخزين ومعالجة واسترجاع المعلومات والنمو السريع فى تكنولوجيات الاتصال باستخدام الميكروويف والألياف البصرية والأقمار الصناعية، ويثير هذا التداخل والامتزاج بين ظاهرتى التخطى التجارى والمعلوماتى للحدود القومية العديد من التساؤلات الهامة حـول عدد من القضايا الدولية الأساسية مثل: قضية السيطرة الثقافية،

(١) المرجع السابق، ص ١٠٢ - ١٠٣.
(٢) المرجع السابق.

والقضية المتعلقة بنفاذ المعلومات السياسية والاقتصادية عبر الحدود، وقضية وجود نظام اعلامى دولى أو عالمى جديد، والقضية الخاصة بكيفية تنظيم عملية تدفق البيانات عبر حدود الدول وطرق التحكم فيها أو الرقابة عليها، إلخ، ولهذه القضايا بعدها العالمى الذى ينعكس على معظم دول العالم، وهو أمر يبدو أكثر حساسية وتأثيرًا بالنسبة لمعظم دول العالم الثالث[١].

ومن هنا يمكن القول بأن أبرز تأثير لهذه الثورة المعلوماتية والاتصالية هو الكونية أو العولمة (Globalization) ، فالبيئة الأساسية الجديدة لوسائل الاتصال هى بيئة عالمية هائلة الاتساع وذلك حتى تستطيع المعلومة أن تنساب فى المسارات المعقدة التى يتدفق عليها رأس المال إلكترونيا عبر الحدود الدولية جيئة وذهابا من أقصى مكان فى الأرض إلى أدناه فى أجزاء على الألف من الثانية، هذا إلى جانب تتبعها مسار الأحداث الدولية فى أى مكان من العالم. ومن جهة أخرى فإن الأخبار كأحدث محتويات وسائل الاتصال قد استفادت بشكل كبير من التطورات الجارية فى تكنولوجيا الاتصال مما أدى إلى زيادة فاعلية أداء وسائل الاتصال لمهامها الإخبارية على الهواء وبصورة شبه فورية سواء من داخل الدولة المعنية أو خارجها، وتقدم شبكة CNN الأمريكية مثالاً حيا على ذلك[٢].

لقد أصبحت وسائل الاتصال الجماهيرية تتسم بالطابع الدولى أو العالمى، حيث أحدثت الثورة المعاصرة فى تكنولوجيا الاتصال طفرة هائلة فى ظاهرة الإعلام الدولى ، حتى أن التعرض لوسائل الاتصال الدولية أصبح جزءً من نسيج الحياة اليومية للمواطن فى أى مكان من العالم، ولنا أن نتصور ما يمكن أن يحدثه هذا التعرض (Exposure) من تأثيرات تتصل بإدراكه وقيمه وتوجهاته، وهو ما ينعكس بالتالى على اتجاهات الرأى العام وعلى صانعى القرارات بحكم ما يتعرضون له من ضغوط. ونتيجة لذلك الانفجار الضخم للمعلومات وثورة الاتصالات على المستوى العالمى، فقد أصبح من الصعوبة بمكان التفرقة بين ما هو إعلام وطنى وما هو إعلام دولى، فالإعلام الوطنى الذى ينتجه مجتمع ما لمواطنيه أصبح له بشكل مقصود أو غير مقصود بعدًا دوليا حيث تشاهد هذه

(١) المرجع السابق، ص ١٠٥.
(٢) المرجع السابق، ص ١٠٧.

البرامج عبر الأقمار الصناعية فى أنحاء متفرقة من العالم وبذلك تكون قد اكتسبت بعدًا دوليًا لم تسعى إليه أصلا[1].

التأثيرات السياسية الراهنة لتكنولوجيا الاتصالات:

تتعدد التأثيرت السياسية الراهنة لتكنولوجيا الاتصالات على النحو التالى:

أولاً: التأثيرات على مجريات العلاقات الدولية:

يعتقد المحللون أن العامل التكنولوجى أضحى يمارس تأثيرًا هائلا على كافة الأبعاد السياسية والعسكرية والاقتصادية والثقافية للعلاقات الدولية المعاصرة حيث ساعد التقدم العلمى والتكنولوجى على تدعيم الاتصال الدولى فى شتى المجالات.

ففى مجال التعاون والسلام، يذكر المتفائلون من الخبراء والمحللين أن عصر ثورة المعلومات قد ساهم فى تعزيز فرص التعاون والسلم الدوليين على نحو لم يسبق له مثيل، وهم يؤسسون اعتقادهم هذا على فرضية مؤداها أن الكثير من الأسباب التى تؤدى إلى نشوب الحروب فى المجتمع الدولى، تنبع من عدم توافر معلومات صحيحة كافية عن مواقف وظروف ونوايا الدول الأطراف فى تلك الحروب والمواجهات، وبالتالى فإنه عندما تتاح لتلك الدول والمجتمعات فرصة عبور حاجز الجهل المتبادل من خلال اعتناق مبدأ التدفق الحر للمعلومات، فإن السلم الدولى سوف يتعزز ويستتب لا محالة[2]. وعادة ما تقرن هذه المدرسة من مدارس الفكر والتحليل التدفق الحر للمعلومات بالتبادل الحر للسلع، والتجارة الدولية الحرة، والتعامل مع هذه الظواهر كلها من منطلق ليبرالى.

بيد أن أهم ما يعاب على هذا التوجه فى الربط بين المعلوماتية وتزايد فرص السلم والتعاون الدوليين، هو أنه لا يعير اهتمامًا للمسألة المتعلقة بنوعية المعلومات التى يوفرها هذا التدفق الحر، فالتقدم الحاصل فى الثقافة المعلوماتية/ الاتصالية هو تقدم فى الوسائط

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠٨.

(٢) عمرو الجويلى، العلاقات الدولية فى عصر المعلومات: مقدمة نظرية، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦، ص ٩١.

(Media) فى المقام الأول دون أن يعنى ذلك بالضرورة تحسنًا فى نوعية المعلومات المنقولة عبر كل هذه القنوات والشبكات الدولية، فالتركيز هنا هو على كم هذه المعلومات وغزارتها وليس على شفافيتها أو موضوعيتها ونوعيتها، إلخ. وقد تكون المعلومات المنقولة عبر هذه الوسائط الإلكترونية المتعددة متدنية النوعية، أو مضللة، أو مشوشة، أو محرفة، أو متناقضة، أو غير مفهومة، كما قد لا تكون على صلة بالموضوع قيد الاهتمام (Irrelevat)، أيضا فإن التعامل معها قد لا يتم فى التوقيت الصحيح أو بالطريقة المناسبة. وقد لا تحوى كافة التفاصيل التى يتطلب الموقف التيقن منها أو التعرف عليها أو الربط بينها، إلخ، ومن هنا، فإن التدفق الحر والهائل للمعلومات غير المدققة أو غير المحققة لا يضمن بذاته تعاونا إيجابيا وسلما دوليًا مستقرًا على نحو ما يذهب إليه هؤلاء المحللون المتفائلون[1].

من جانب آخر، فقد ساعات التكنولوجيا الاتصالية والمعلوماتية على إيجاد نوع جديد من الدبلوماسية الدولية يصفها بعض المحللين بدبلوماسية الأقمار الصناعية (Satellite Dipomacy) أو بلوماسية الإعلام الإلكترونى، وهم يعنون بذلك أن الوسيلة الرئيسية التى لعبت دورًا مهما فى تحقيق نتيجة معينة على مستوى العلاقة بين دولتين، أو ساهمت فى التمهيد لها، أو هيأت الرأى العام لقبولها، كانت وسائل الإعلام الإلكترونية خاصة التليفزيون الذى تخطى حاجز المسافات باستخدام الأقمار الصناعية[2]، وهم يشيرون إلى أن التقدم التكنولوجى قد ساعد على إضعاف دور الدبلوماسية التقليدية وقلل إلى حد ما من أهمية البعثات الدبلوماسية التى كانت تقوم فى الماضى بالجهد الرئيسى والمؤثر فى الاتصالات التى تتم بين الدول والحكومات.

لقد أدى التطور التكنولوجى فى وسائل الاتصال الدولى إلى دعم دبلوماسية القمة (Summit Diplomacy) من خلال التغطية الدرامية المباشرة لمقدمات الحدث الدولى ووقائعه الجارية، ثم التركيز على توضيح أثاره وردود الفعل الناتجة عنه وذلك من أجل خلق رأى عام موات له على كل الأصعدة المحلية والدولية، كذلك فقد شهدت السنوات

---

(١) المرجع السابق، ص ٩٢.

(٢) د. محمود علم الدين، ثورة المعلومات ووسائل الاتصال: التأثيرات السياسية، مرجع سابق، ص ١٠٩.

الأخيرة نموًا مثيرًا فى التغطية الحية لأنباء الأزمات وغيرها من الأحداث والوقائع الهامة فى العالم.

على أن قوة وسائل الإعلام المدعمة بتقدم تقنى هائل ومستمر إذا كانت تعتبر وسيلة فعالة جديدة من وسائل الدبلوماسية، إلا أنها قد تكون فى الوقت نفسه قوة مثيرة للتمزق يصعب التنبؤ بها، حيث تثير فوريتها وقابليتها العالية للانتشار تحديات كبرى للزعماء السياسيين الذين يتحملون النصيب الأوفر فى تشكيل مجرى السياسات الخارجية لدولهم[١]. ولذلك فإن هناك من المحللين من يعتقد أن قدرات وسائل الإعلام العصرية على أن تكون فورية ومثيرة ومنتشرة قد تكون سببا مهماً من أسباب عدم الاستقرار فى إدارة الشئون الخارجية للدول وذلك عندما تحدث قلقًا شديدًا لدى واضعى السياسات لتخوفهم من أن يفقدوا سيطرتهم على المواقف الدولية التى يكونون أطرافا فاعلين فيها وحيث يجدون أنفسهم وقد حرموا من الوقت الذى يتيح لهم فرصة التفكير والمفاضلة بين الخيارات التى تطرحها تلك المواقف وتحد من قدراتهم على تشكيل فهم الرأى العام فى دولهم لما تنوى تلك الحكومات الإقدام عليه من سياسات وخيارات خارجية محددة، وهكذا[٢].

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن هناك من المحللين من يعتقدون أنه قد نتج عن الثورة الإعلامية الراهنة تعدد الألسنة المتحدثة باسم الدولة وذلك فيما يمكن أن يسمى بالدبلوماسية العامة أو الإعلامية (Public Diplomacy)، وهو الأمر الذى يضعف بدوره من فاعلية الأداة الدبلوماسية التى كانت تعد فيما مضى القناة الوحيدة للتعبير عن موقف الدولة للدول الخارجية[٣]. ولهذا فإنه لم يكن غريبا أن نجد من المحللين من يحذرون من نتائج الثورة المعلوماتية/ الاتصالية التى تؤثر سلبا على الثقافة التقليدية للدبلوماسية، وهو ما يحمل فى طياته خطرًا على السلم الدولى وذلك لسببين جوهريين:

(أ) اتجاه رؤساء الدول للتعامل مع بعضهم البعض كمصادر للمعلومات وليس كموضوعات للاتصال.

---

(١) المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١١٠.

(٣) عمرو الجويلى، العلاقات الدولية فى عصر المعلومات، مرجع سابق، ص ٩٦.

(ب) أن التدفق الهائل للمعلومات يؤدى وعلى نحو متزايد إلى تحييد اللغة الدبلوماسية[١].

بيد أن هنالك من المحللين الآخرين من لا يقرون هذا الرأى القائل بأن الدبلوماسية الدولية قد أصبحت بسبب الثورة المعلوماتية/ الاتصالية فى خطر، وأن هذا الخطر ينذر بافدح العواقب. وهم يبنون معارضتهم لهذا التوجه السلبى على أساس أن ما تبثه وسائط الإعلام الدولية من مواد لا يمكن بذاته أن يكون العامل الذى يؤثر أو يحرك أجهزة صنع السياسة الخارجية للدول، فالمسئولون عن وضع تلك السياسات يكونوا محكومين عادة باعتبارات محددة تحدد أسلوب تعاملهم مع المواقف التى يتم اتخاذ هذه السياسات الخارجية فى مواجهتها، ولذلك فإنهم يحذرون من مغبة المبالغة فى تصوير تأثير الإعلام الفورى على صناعة السياسة الخارجية، وإن كان ذلك لا يمنع من الاعتراف بأهمية السياق الذى تشارك فى صنعه وسائل الإعلام[٢].

وبعيدًا عن هذا وذاك، فإن هناك من يرون أن المدخل الأسلم لدراسة أثر الثورة المعلوماتية / الاتصالية على وزارات الخارجية، يكون بمحاولة التعرف على طبيعة مهامها ومسئولياتها، والسبب فى ذلك هو أن بنية الجهاز الدبلوماسى تؤهله لكى يكون من أكثر المؤسسات المرشحة للتأثر بالمعلوماتية، فالهيكل التنظيمى لهذا الجهاز مبنى على وجود بعثات عديدة فى شتى أنحاء العالم وتحتاج إلى الاتصال الدائم فيما بينها، ولهذا فإن أى تقدم فى مجال تكنولوجيا الاتصالات لابد وأن يكون له تأثيره الإيجابى المباشر على سرعة وكفاءة العمل فى هذه المؤسسة الدبلوماسية. ثم أنه إذا كانت أحد أهم وظائف الدبوماسية هى حماية المصلحة القومية للدولة وهى مصلحة مركبة تتكون من عدة مصالح جزئية سياسية واقتصادية وعسكرية وثقافية، لذا فإن هناك حاجة دائمة لتكوين صورة شاملة عن تلك المصلحة القومية، ومن هنا تأتى فائدة تكنولوجيا المعلومات كأداة للربط والتقييم والمعالجة[٣].

---

(١) المرجع السابق، ص ٩٦.
(٢) المرجع السابق، ص ٩٦.
(٣) المرجع السابق، ص ٩٧.

ثمة بعد آخر يتصل بتأثير الثورة المعلوماتية والاتصالية على العلاقات الدولية، ألا وهو البعد الخاص بوضع القانون الدولى فى عصر تدفق المعلومات.

هنا يقول المحللون أن ثورة المعلومات أصبحت تنطوى على تحديات بالغة الأهمية بالنسبة للقانون الدولى وللسيادة الوطنية للدول، ويزيد من صعوبة الأمر أن المعلومات التى تتدفق عبر حدود الدول لتؤثر فى كل مناحى الحياة فيها هى بطبيعتها غير ملموسة وغير مرئية، وفى غياب قانون معلوماتى – بخلاف قواعد القانون الدولى التقليدى – يحدد مسئولية الدول عن انتهاكه أو الخروج على ما يتضمنه من نصوص وأحكام، فإن الكثير من الدول تجد نفسها واقعة فى مأزق خطير خاصة عندما تصبح هدفًا للاختراق بكل أنواع المعلومات التى قد يمثل الكثير منها عبئًا على أوضاعها وظروفها فى الوقت الذى تعجز فيه عن وقف تدفقها إليها.

وهنالك من يرى أن أى قانون دولى للاتصالات والمعلومات يجب أن يتضمن المبادئ الأساسية التالية:

(أ)حظر استخدام وسائط الاتصال لأغراض الحرب والعدوان.

(ب) حظر استخدام هذه الوسائط للتدخل فى الشئون الداخلية للدول.

(جـ) معاقبة أى تسريب للمعلومات يكون مبنيًا على مفهوم التمييز العرقى أو الحض على الكراهية العنصرية بين الشعوب والأجناس المختلفة.

(د) معاقبة التحريض المباشر على تدمير أى مجموعة دينية أو اثنية أو عنصرية أو قومية.

(هـ) التأكيد على مبدأ تمتع الشعوب بحقوق متساوية وفى طليعتها حق تقرير المصير.

(و) تشجيع التدفق الحر وغير المقيد للمعلومات[1].

وإذا كانت تلك المبادئ الأساسية لقانون دولى جديد للمعلومات يمكن أن تكون مقبولة لجميع الدول، فإن المشكلة تصبح فى الكيفية التى يمكن أن تنفذ بها أحكام هذا

(١) المرجع السابق، ص ٩٣.

القانون، ومدى إلزاميته، ثم وهذا هو الأهم، تحديد الجهة الدولية التى سوف يعهد إليها بمراقبة تنفيذ هذه التعهدات الدولية للتحقق من التزام جميع الأطراف بها، على غرار ما حدث بالنسبة لقوانين حقوق الإنسان[١].

ثانيًا: زيادة الهيمنة الاتصالية للدول المتقدمة على الدول النامية:

من الآثار التى نتجت عن تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، زيادة الفجوة التى تفصل بين الدول الصناعية من ناحية والدول النامية من ناحية أخرى، حيث توجد الآن دول تتمتع بوفرة هائلة فى إنتاجها الإعلامى يقابلها دول أخرى تعانى من مجاعة شديدة فى هذا الإنتاج[٢]. ومن شأن ذلك أن يؤدى إلى مزيد من الاختلال فى التدفق الإعلامى حيث لا يتعرض انتقال المعلومات من الدول الغربية المتقدمة إلى الدول النامية فى العالم الثالث إلى أية قيود معرقلة لهذا التدفق، وإذا كان هذا الوضع غير المتكافئ يجد دفاعًا عنه فى الدول المتقدمة على أساس أنه يحقق مبدأ التدفق الحر للمعلومات إلا أن الأمر ليس كذلك بالنسبة للدول النامية التى تميل إلى النظر إليه على أنه يمثل نوعا من الغزو الإعلامى الذى يعزز جوانب الغزو الأخرى فى المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وبمعنى آخر فإن مبدأ التدفق الحر للإعلام يعنى من وجهة نظر الدول النامية الرضوخ للغزو الإعلامى دونما اعتبار لواقع هذا البلد أو ذاك، أو هذه القومية أو تلك، أو للحاجات الأساسية لشعوب العالم الثالث بغض النظر عن طبيعة مشكلاتها أو مستوى تطورها.

من هنا يرى الكثير من المحللين أن تكنولوجيا الاتصال الحديثة تشكل أحد المظاهر الرئيسية للهيمنة الاتصالية على المستوى الدولى، وتتحقق هذه الهيمنة الاتصالية بصورة خاصة للدول ذات الإمكانات التكنولوجية الاتصالية الأقوى والأوسع انتشارًا، وهو الأمر الذى لا تستطيع أن تجاريها فيه الدول الفقيرة اقتصاديا وإعلاميًا[٣].

---

(١) المرجع السابق، ص ٩٣.

(٢) ثورة المعلومات ووسائل الاتصال: التأثيرات السياسية، مرجع سابق، ص ١١٢.

(٣) المرجع السابق، ص ١١٣.

ثالثًا: حرب المعلومات:

فى بداية التسعينيات أصدر العالمان الأمريكيان ألفين وهايدى توفلر Toffler كتابا بعنوان: «الحرب والحرب المضادة War and Anti-War » الذى حظى باهتمام واسع من قبل المؤسسة العسكرية الأمريكية التى اعتمدت على فكرته الأساسية فى بلورة مذهبها العسكرى الجديد المبنى على نظرية حرب المعلومات(١).

وتقوم فكرة الحرب والحرب المضادة على أساس أن الحرب ما هى إلا انعكاس لنمط الإنتاج السائد فى حقبة تاريخية معينة. وقد طرح الباحثان مفهومهما لتطور التاريخ عبر ثلاثة موجات حضارية اتسمت كل منها بسيطرة نمط تكنولوجى معين بدءً بالموجة الأولى التى سادت حتى منتصف القرن الثامن عشر واعتمدت على الزراعة كمصدر أساسى للثروة، مرورًا بالثورة الصناعية التى ارتكزت على الانتاج الشامل خلال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، وانتهاء بثورة المعلومات الحالية التى تقوم على تحليل وتبادل المعلومات واعتبارها مصدرًا رئيسيًا لإنتاج الثروة.

وقد واكب تطوير أسلوب الحرب هذه الموجات الثلاث نظرًا لاعتماده على تحويل مصادر الثروة إلى طاقة تدميرية، فحروب الموجه الأولى قامت على تجييش الطاقة البشرية، بينما ارتكزت حروب الموجة الثانية على القوة التدميرية الهائلة للآلة الصناعية، أما حرب الموجة الثالثة، وتعتبر حرب الخليج الثانية أول تطبيق عملى لها فكانت بداية انتقال الصراع العسكرى إلى ساحة المعلومات(٢).

من هنا يدعو الباحثان توفلر إلى إعادة تعريف مفهوم الحرب فى إطار المتغيرات المتعلقة بالموجه الثالثة والتى تتجسد فيما يسمونه بالتحول من قوة العضلات إلى قوة العقل. وينبثق ذلك من اعتقادهما بأن البشرية تدخل الآن عصر النظرية الجيومعلوماتية حيث يكون محددها الأساسى هو المدى المعرفى لدى كل طرف، وتحتل فيها الحروب

(1) Alvin and Heidi Toffler, War and Anti-War: Making Sence of Today's Global Chaos, (Little & Brown, New York, 1993).

(٢) كريم حجاج، حرب المعلومات وتطور المذهب العسكرى الأمريكى، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٢٣، يناير ١٩٩٦، ص ١٤٣.

موقعًا محوريا، والتى سوف تتمثل فى نشوب حروب كثيرة بين دول صغيرة وهويات اثنية مختلفة، وفى المجال العسكرى تقوم المعرفة وحيازة المعلومات على تخفيض حجم الدمار الذى يمكن أن يصيب أيا من الأطراف المشاركة فى هذه الحروب والمواجهات المسلحة حيث يمكن من خلال الكمبيوتر ميكنة معظم العمليات العسكرية الأمر الذى يقود إلى المزيد من الدقة فى تحديد الأهداف، وبذلك يمكن عزل العدو عن طريق شل أجهزته المعلوماتية، وهكذا أصبحت المعلومات أو التمكن من المعرفة عاملاً رئيسية من عوامل إدارة الحرب.

أما عن علاقة نظرية المعرفة بحروب المستقبل والتى ستكون حروبًا معرفية بصورة أساسية فيعتقد ألفين وهايدى توفلر أن القيادة والتحكم سيكونان العاملين الرئيسيين المؤثرين فى نجاح العمليات العسكرية، وهما يعتمدان أساسا على ارتفاع مستوى المعرفة لدى الأشخاص القائمين بتلك المهام. وهما يريان أن الحرب المعرفية هى التى يقوم فيها كل طرف بمحاولة التحكم فى أفعال العدو من خلال التلاعب فى تدفق المعلومات والأفكار إليه. أما بالنسبة لقنوات الحصول على المعلومات، فإنها تتمثل فى أربعة قنوات رئيسية هى: الإعلام، والمخابرات، ومراكز الأبحاث والتنمية، والثقافة.

وبالنسبة لأية مؤسسة عسكرية فإنه يقع عليها عبء القيام بأربعة مهمات رئيسية فيما يتصل بتعاملها مع المعلومات وهى: حيازة، ومعالجة، وتوزيع، وحماية تلك المعلومات من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات المتقدمة، ولهذا فإن السياسات المحددة لتنمية واستخدام تلك المعلومات تصبح أحد أهم مكونات هذه الاستراتيجية المعرفية. ومن ثم، فإنه يجب على كل دولة أن تشرع فى تصميم الاستراتيجيات المعرفية المناسبة لها وذلك من واقع أن الأنظمة المدنية والعسكرية تتلاحم مع بعضها حول إمكانية الموارد التكنولوجية المتقدمة فى الإرتقاء بمستوى أدائها.

وحول ما لحرب المعلومات من أهمية متزايدة فى تخطيط الولايات المتحدة لاستراتيجيتها الكونية الجديدة، يذكر لنا الخبير الاستراتيجى الأمريكى لورنس فريدمان أنه يجرى فى الوقت الحاضر التعامل مع حرب المعلومات بصفتها شكلا مميزا من أشكال الصراع، وقد أضفت وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون) الطابع الرسمى على هذا

التصور فى عام ١٩٩٢ عندما أصدرت دليلا ميدانيا للجيش الأمريكى خصصته بأكمله للعمليات المعلوماتية التى جاء فوق تعريفها لها بأنها عمليات عسكرية مستمرة داخل بيئة المعلومات العسكرية، وتسهم فى زيادة قدرة الدول الصديقة على جمع المعلومات وتحليلها وذلك من أجل تحقيق ميزة لهذه القوات فى كافة المجالات التى يشملها نطاق العمليات العسكرية. وتتضمن العمليات المعلوماتية التفاعل مع بيئة المعلومات العملية والاستفادة من قدرات الخصم فى مجال المعلومات واتخاذ القرارات أو حرمانه منها[١].

الجديد حقيقة فى الأمر على نحو ما يشير فريدمان هو أن بيئة المعلومات العسكرية سوف تمنح قدرات لا يستهان بها للعسكريين كما ستزيد من قدرتهم على استنباط المعلومات من مختلف قواعد البيانات لتكوين فكرة عن أنسب الأماكن لهم فى ساحة المعركة، وما يحدث هنا من تطور غير مسبوق هو مجرد جزء محدود من البيئة العالمية للمعلومات التى هى عبارة عن شبكة معلومات عالمية النطاق تشتمل على مصادر المعلومات وسجلات حفظها (المحفوظات أو الأرشيف) ومشتركيها وبنائها، وهنا نجد ترابطًا لم يسبق له مثيل يتجاوز الحدود القومية والمؤسساتية ويزيل الفوارق بين القطاعين المدنى والعسكرى[٢].

ومن الأمور الجديرة بالإشارة هنا هو تأكيد هؤلاء الخبراء الاستراتيجيين أن أنظمة المعلومات المدنية تتميز عادة بمستوى من جودة النوعية يدفع المؤسسات العسكرية إلى استخدامها والاستفادة منها، إذ يجد القادة العسكريون أن المعلومات التى يحصلون عليها من هذه المصادر المدنية تصلهم بسرعة تفوق السرعة التى تجتاز المعلومات بها التسلسل الهرمى العسكرى حتى تصل بشكلها الأخير، ويعتمد البنتاجون على الاتصالات التجارية فى أكثر من تسعين فى المائة من عمليات نقل معلوماته، الأمر الذى يبعث على الدهشة حقا[٣].

---

(١) لورنس فريدمان، الثورة فى الشئون الاستراتيجية، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٣٠، ٢٠٠٠، ص ٦١.

(٢) المرجع السابق.

(٣) المرجع السابق، ص ٦٤.

لكن وعلى الرغم من أهمية تلك التأكيدات والتقييمات للتأثيرات التى تتركها الثورة المعلوماتية فى مجال التخطيط العسكرى الاستراتيجى ضمن هذه الآفاق العالمية الشاملة، فإن هناك وكما يذكر بعض المحللين الاستراتيجيين الأكثر تحفظًا، ثمة خطر فى المبالغة عند تقييم الدور الذى أحدثته ثورة المعلومات فى الشئون العسكرية والاستراتيجية، وبصورة خاصة فى الفارق الذى يمكن للمعلومات أن تحدثه بمفردها، فهى لا تستطيع وحدها أن تبعث القوة والنشاط فى القوات أو أن تدمرها أو تحميها أو تحركها، لكنها تستطيع أن توفر دعما حيويًا لهذه المهام جميعًا فقد سعى القادة العسكريون دومًا إلى تأمين قدرتهم على جمع المعلومات الحيوية ونقلها واستخدامها مع العمل على مهاجمة معلومات العدو.

ومن ثم فإن النقاش الدائر حاليا حول حرب المعلومات يتجه إلى تتبع المجالات الحيوية التى يمكن أن تستخدم فيها بكثافة مثل القيادة والسيطرة والاستخبارات والحرب النفسية، إلخ. وهنا يرى بعض المحللين أن حرب المعلومات تقوم بدور الإسناد للعمليات العسكرية عمومًا وهم فى ذلك يختلفون عن غيرهم من المحللين ممن يرون أن المعلومات الاستراتيجية إذا ما توفرت بقوة فإنها يمكن أن تحمل إمكانية الحسم بمفردها[1].

وهم عندما يتحفظون على أبعاد الدور الذى تقوم به حروب المعلومات فى حسم الصراعات العسكرية الدولية بتحقيق الانتصار الكامل فيها، فإنهم يقيمون منطقهم على أساس أن هذه القدرات التقنية التى تندرج تحت بند حرب المعلومات الاستراتيجية تؤدى شكلا من أشكال الأدوار المساندة فى صراعات معينة، لكن من الصعب جدا تصورها على أنها يمكن أن تتحمل بمفردها عبء حماية أمن الشعب بكامله، فالمشكلات قد تتفاقم إذا تم التصرف فى إطار توقعات غير واقعية بشأن الجوانب المعلوماتية للحرب حيث يمكن أن يؤدى حدوث انقطاع فى تدفق المعلومات إلى الإرباك، كما يمكن أن يحدث الاختلاف لأن الواقع الذى يواجه الوحدات فى الحرب يمكن أن يختلف بصورة كبيرة عن العالم الإلكترونى الافتراضى فى نماذج المحاكاة وألعاب الحرب الإلكترونية، فالإدراك الشامل للموقف يتطلب تفهماً أشمل وأعمق للتطورات الواسعة النطاق التى تحدث فى

(١) المرجع السابق، ص ٦٢.

مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية علاوة على ترتيب الوحدات العسكرية المحاربة فى ميادين القتال[1].

والحقيقة أن هذا النوع من المجادلات المحتدمة فى العالم حول حروب المعلومات لا يتوقف، فهناك من الخبراء من يؤكدون أن حرب المعلومات الاستراتيجية خارج النطاق العسكرى يمكن أن تهدف إلى إحداث انهيار فى النظام المصرفى أو فقدان السيطرة على حركة مرور الطيران أو تعطيل نقل الطاقة، وهم يعتقدون أن هناك ما يسمى بحرب الأدمغة الحديثة التى تسعى إلى السيطرة على سلوك أجهزة الدولة المعادية والتحكم فى صياغته وتشكيله، كما ينصب التركيز على عقول العدو بدلا من قدراته وإمكاناته وتوظيف ذلك كأحد أسلحة الحرب النفسية[2].

وإيجازا لهذا كله يمكن القول بأن العامل الأساسى وراء نجاح وفاعلية أى خطة هو العامل الفكرى، ونظرًا لعلو مكانة المعرفة بحكم الثورة المعلوماتية والاتصالية التى تجتاح العالم اليوم، فإن الكثير من الأفكار والمفاهيم تخضع الآن للمراجعة وإعادة النظر بعد أن احتلت البيانات والمعلومات والمعرفة فى شتى صورها ومن مختلف مصادرها مكان الصدارة فى اهتمامات المؤسسات العسكرية والمدنية والاقتصادية والسياسية، فالثورة الهائلة التى أحدثتها تكنولوجيا المعلومات هى فى واقع الأمر ثورة فكرية بقدر ما هى ثورة تكنولوجية. أن عالمنا يدخل عصرًا جديدًا حيث تنفتح آفاق المعرفة بلا حدود، وحيث تتزايد الفرص والمخاطر بصورة لم يسبق لها مثيل.

الجوانب السلبية للثورة المعلوماتية:

إذا كان ما ذكرناه آنفا يشير فى معظمه إلى الآثار الدولية الإيجابية للثورة المعلوماتية منذ بزوغها فى العقود الأخيرة من القرن العشرين وحتى الآن، فماذا عن جوانبها السلبية بكل أخطارها وأضرارها؟

يذكر لنا البعض أنه «على الرغم من الصورة الباهرة للآثار الإيجابية ومحاسن الثورة

(١) المرجع السابق، ص ٧٩.
(٢) المرجع السابق، ص ٧٠.

المعلوماتية التى لا تخفى مثل سرعة النمو الاقتصادى وارتفاع مستوى المعيشة والتعليم الأفضل وفرص العمل الأكثر، فإن لها سلبيات ومساوئ اجتماعية واخلاقية واقتصادية ومثال ذلك سلبيات العولمة، والهيمنة، وعدم عدالة التوزيع، وذوبان الخصوصية، وضعف الأمن، وسرعة انتشار الجرائم، والإرهاب، والأزمات الاقتصادية نتيجة المضاربات السريعة فى البورصات الدولية، وازدياد الفجوة المعلوماتية على المستوى الفردى الدولى»[1].

ومن بين السلبيات الخطيرة التى يشير إليها هؤلاء الخبراء المشكلة المتعلقة بعدم أمن المعلومات حيث يمكن اختراق هذه القواعد والشبكات والحواسب بالفيروسات المدمرة مما يفقد هذه المعلومات على أهميتها التى لا تقدر أحيانًا حصانتها وقد يصبح من المستحيل تعويضها أو استرجاعها.

وتشير الدراسات إلى أنه على الرغم من تزايد فرص حصول الدول النامية على منتجات تقنيات المعلومات والاتصالات وبعضها بمعدلات عالية، فإن الفجوة تزداد وتتسع مع مرور الوقت بين الدول الغنية والدول النامية الفقيرة فى كل من تقنيات المعلومات والاتصالات والدخل، كذلك فإنه وعلى الرغم من تحسن الأداء الاقتصادى ومستوى المعيشة نتيجة استخدام هذه التقنيات الحديثة، فإن هناك صعوبة فى تحقيق النتيجة نفسها فى العديد من الدول النامية والفقيرة لأسباب كثيرة.

أيضا فقد تبين أن هناك اختلافا فى مستوى أداء المعلومات والاتصالات بين الدول النامية وبعضها على الرغم من تشابه بناها الاقتصادية ومستويات الدخل فيها. فبعض هذه الدول تتقدم بسرعة لتضييق فجوة المعلومات والاتصالات هذا فى حين يتأخر بعضها الآخر وتتفاقم هذه الفجوة المعلوماتية أو ما يعرف بالفجوة الرقمية لديها. كما لوحظ أن الدول النامية التى أمكنها أن تحقق تقدمًا تقنيا إيجابيا هى التى تمتاز بوجود مناخ سياسى ديمقراطى فيها وحرية التعبير التى تشجع على الإبتكار فى مجال تطبيق تقنيات المعلومات والاتصالات، وباحترامها للقانون ولحقوق الملكية، ولحق الحصول على المعلومات، وبكثافة الاستثمار فى رأس المال البشرى وبانخفاض مستوى الفساد الحكومى، إلخ[2].

---

(١) د. أبو بكر سلطان أحمد، التحول إلى مجتمع معلوماتى: نظرة عامة، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٩.

ويذكر لنا هؤلاء الخبراء أنه وفى التحليل الأخير، فإن سوق الاتصالات الدولية باتت تتطلب وجود شبكات معلومات واتصالات قوية على نحو ما هو متوافر فى الدول المتقدمة، وعدم وجودها يعرقل الاستثمار والنمو الاقتصادى والاجتماعى، وتحتاج تقنيات المعلومات والاتصالات إلى توفر ثلاثة موارد هى: تعليم متميز، وبنية تحتية ملائمة، ومنظومة من المؤسسات المستقرة، وبدون هذه الموارد الثلاث الأساسية ستزداد الفجوة بين الأغنياء والفقراء الذين سيكونون هم أكثر الخاسرين[1]. ولا يخفى أن استمرار وجود ما يسمى بالفجوة الرقمية على مستوى الدول، أى بين ما هو متاح من تقنيات متطورة للدول الغنية والمتقدمة وبين ما هو خارج القدرة الاقتصادية للدول الفقيرة والنامية ، يمكن أن يؤدى إلى مشكلات اجتماعية وسياسية على مستوى عالمى[2].

وفى رأى آخر حول ما ينطوى عليه الموقف الراهن من سلبيات، يحدد أحد الأساتذة المختصين ثلاثة مصادر لما يسميه بالخطر الذى تحمله هذه الثورة المعلوماتية معها: أولها على حد تعبيره هو خطر اللاوعى بطبيعة التحولات التاريخية التى يعنيها الانتقال إلى عصر المعلومات، من ثم تأرجح هذه المجتمعات بين عدم الأخذ أصلا بأسباب ثورة المعلومات والاتصالات من جانب، والاكتفاء من جانب آخر بالأخذ بأسباب اقتناء تكنولوجيا المعلومات لإسباغ صفة الحداثة على عملية تحول وهمية هى فى حقيقتها تكريس لأوضاع عتيقة قائمة. أما ثانى هذه الأخطار فينبثق من الانضمام اللاواعى إلى شبكة معلومات واتصالات كونية لا تملك هذه الدول القدرة من حيث الكوادر البشرية، والرؤية السياسية، والحصانة الثقافية والمهارات التنظيمية اللازمة للتعامل معها، ومن ثم يكون انضمام هذه الدول لشبكة المعلومات الكونية مصيدة نصبتها هذه الدول لنفسها بتقاعسها عن الأخذ الجاد بأسباب رؤية متكاملة لفلسفة التعامل مع العالم الجديد الذى يتشكل بعيدًا عن مداركها، يبقى الخطر الثالث الذى ينبع من تعامل الدول الآخذة حديثًا بأسباب ثورة المعلومات مع معطيات هذه الثورة على أسس اقتصادية محضة وبتوظيف منطق قطاع الأعمال الخاص وحدهم فتتاح بهذا تكنولوجيا المعلومات للقادرين وحدهم

(١) المرجع السابق، ص ٧٠.
(٢) المرجع السابق، ص ٧٢.

دون غيرهم، ومن ثم تنعكس أوضاع التخلف القائمة أصلاً فى هذه الدول على عملية تستهدف فى الاساس تغيير هذه الأوضاع غير الصحية، فيكون الأخذ بأسباب ثورة المعلومات فى هذ المجتمعات عاملا من عوامل تعميق وتوسعة الفجوة بين فئات المجتمع على ما يشكله هذا من خطر على الاستقرارين السياسى والاجتماعى لا وسيلة للتمكين السياسى والاجتماعى والاقتصادى لهذه المجتمعات[1].

قمة جنيف لمجتمع المعلومات (٢٠٠٣) والبحث عن حلول للفجوة الرقمية بين مجموعتى الدول المتقدمة والنامية:

فى ديسمبر ٢٠٠٣ عقد لأول مرة فى تاريخ الأمم المتحدة فى جنيف بسويسرا مؤتمر قمة لمجتمع المعلومات شارك فى أعماله ومداولاته وفى الموافقة على الوثيقتين الدوليتين الهامتين اللتين صدرتا عنه وهما إعلان المبادئ وخطة العمل، عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات وممثلون من كل مناطق العالم عن القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدنى وكذلك كافة وكالات الأمم المتحدة المعنية بما يمكن أن تسهم به المعلومات والاتصالات فى تنمية المجتمع الدولى والنهوض به.

ويذكر لنا بعض الخبراء أنه منذ أواخر التسعينيات من القرن الماضى، تصاعدت وتيرة الاهتمام الدولى فى كل مكان بالتأثيرات بعيدة المدى التى تركتها ثورة الانترنت والمعلومات فى كل جوانب الحياة الإنسانية، وأيضا بما يمكن أن يكون لهذه الثورة من آثار ونتائج متوقعة فى المستقبل. وكانت الدول النامية هى أكثر دول العالم إدراكا لتلك الأهمية واستشعارًا لحجم الخطر الذى سيواجهها إن هى بقيت بعيدة عن هذه الثورة التكنولوجية الحقيقية أو غير متفاعلة مع معطياتها وما تفرضه عليها من متطلبات. وقد زاد من هذا الإحساس بالقلق الشديد لديها ما كانت تقطع به المؤشرات المتاحة حول ما سيترتب على اتساع الفجوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة من تداعيات ومضاعفات

(١) د. حازم أحمد حسنى، ثورة المعلومات والاتصالات، مرجع سابق، ص ٢٤٥ – ٢٤٦ وقد حافظنا فيما أوردناه منقولاً عنه على سلامة النص الأصلى الذى صور هذا الجانب السلبى بصورة دقيقة ومعبرة للغاية.

وبخاصة فى المجال الاقتصادى. وقد شاركها هذا الإحساس بالقلق الكثير من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة التى وفرت فى السنوات الأخيرة حيزًا متزايدا من اهتماماتها وجهودها لبحث ثورة المعلومات والاتصالات من جوانبها المختلفة، وبلورة الحلول العملية التى تكفل التغلب على مشكلة الفجوة الرقمية فى العالم.

ومن الحقائق الجديرة بالتنويه هنا هو أن اقتناعًا عامًا فى العالم بدأ يسود ومؤداه أن معيار التقدم الذى أصبحت تصنف الدول على أساسه، هو مدى القدرة المتاحة لها على اللحاق بركب الثورة المعلوماتية الجديدة والتفاعل إيجابيا معها وتحقيق الاستفادة القصوى من ثمارها ونتائجها. ومن ثم فإن المعيار التقليدى الذى فرض نفسه فى السابق متمثلا فى تقسيم العالم ما بين شمال صناعى متقدم وجنوب نامى على أسس اقتصادية وتنموية صرفة لم يعد ملائما لطبيعة هذه التحولات التكنولوجية بعيدة المدى، وإنما أضحى معيار التقسيم الأكثر قبولا هو بمدى ما تحرزه الدول من تقدم على الصعيد المعلوماتى. وعلى ذلك، فإن ما يفرق هذين العالمين عن بعضهما لم يعد هو الفجوة الاقتصادية بمفهومها القديم وإنما الفجوة الرقمية النابعة فى أساسها من تكنولوجيا المعلومات الفائقة الحداثة والتطور.

إدراكا لكل الحقائق التى سلفت الإشارة إليها وتجاوبا معها، عقد الاتحاد الدولى للاتصالات اجتماعا هاما فى مدينة مينا بوليس الأمريكية فى عام ١٩٩٨ لتدارس أبعاد المشكلة، وفى هذا الاجتماع تمت الموافقة على القرار الخاص بالدعوة إلى عقد أول قمة عالمية لمناقشة الثورة المعلوماتية من جوانبها المختلفة، وتلى ذلك فى عام ٢٠٠٠ التوصل إلى القرار الذى تحدد فيه أن تكون المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات فى جنيف فى ديسمبر ٢٠٠٣ وأن تعقبه المرحلة الثانية لهذه القمة فى تونس فى عام ٢٠٠٥[١].

تضمنت العملية التحضيرية لمؤتمر قمة مجتمع المعلومات عددا من المؤتمرات الإقليمية التى عقدت تحت مظلة اللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، وقد زاد هذا الإجراء غير المسبوق من مستوى الاهتمام فى كل مناطق العالم بأعمال القمة المقترحة[٢].

---

(١) قمة جنيف لمجتمع المعلومات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٥، يناير ٢٠٠٤. ص ٧٠ - ٧١.

(٢) السفيرة نائلة جبر، نظرة عامة على الجانب التفاوضى فى القمة العالمية لمجتمع المعلومات، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٥، يناير ٢٠٠٤، ص ٧٣.

كان الاتجاه العام السائد فى هذه المؤتمرات الإقليمية التحضيرية، هو تحبيذ توسيع نطاق الموضوعات التى ستطرح على مؤتمر القمة فى جنيف بحيث لا تقتصر على القضايا المعلوماتية الفنية وحدها، وكان ذلك يعنى إدراج العديد من الموضوعات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية فى أجندة المؤتمر. وكان من أبرز تلك الموضوعات قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وغيرها من المسائل المتعلقة بالهوية الثقافية والتعددية اللغوية والملكية الفكرية والتمويل والمساعدات الفنية، إلخ. أما بالنسبة للقضايا الفنية المرتبطة بمجال المعلومات والاتصالات مباشرة. والتى أثارت اختلافات حادة فى الرأى بشأنها فكانت تلك الخاصة بإدارة الإنترنت وتأمين شبكات الاتصالات والمعلومات، وكيفية التعامل مع البريد الإلكترونى غير المرخص به[١]. وهذا الكم غير المعتاد من القضايا التى تناولتها المناقشات كان يعكس حجم التداخل والتشعب بينها، الأمر الذى لم يكن من السهل تحقيق اتفاق دولى عام بشأنه.

فبالنسبة للجوانب الثقافية، كان موقف الدول النامية منها هو ضرورة احترام الهوية الثقافية لكافة المجتمعات والحفاظ عليها فى وجه طغيان هذه الثورة المعلوماتية الجديدة. وفيما يتعلق بالملكية الفكرية فقد عبرت الدول المتقدمة عن موقفها منها عندما أكدت أن احترام هذه الملكية الفكرية هو أحد العناصر الأساسية التى يقوم عليها بناء مجتمع المعلومات[٢]. وفيما يتعلق بقضية التمويل لمعالجة مشكلة الفجوة الرقمية فقد كان الخلاف كبيرا بين مجموعة الدول النامية والدول المانحة حول مدى الاحتياج لإتاحة مصادر تمويل إضافية تساهم فى عبور هذه المشكلة. وكان هناك اقتراح تبنته وساندته المجموعة الإفريقية بإنشاء صندوق طوعى للتضامن الرقمى، وكانت دول الاتحاد الأوروبى واليابان أكثر من عارض هذا الاقتراح[٣].

أما فيما يتعلق بالموضوعات ذات الجوانب الفنية أساسا وأبرزها كيفية تأمين شبكات المعلومات والاتصالات، فقد دار الخلاف بصورة رئيسية بين روسيا والولايات المتحدة

---

(١) المرجع السابق.
(٢) المرجع السابق، ص ٧٤.
(٣) المرجع السابق.

وتركز حول إدراج أو عدم إدراج الأنشطة المتعلقة بالمجالات العسكرية كما امتد ليشمل بعض المفاهيم الخاصة بأمن الشبكات وأمن المعلومات.

وأما بالنسبة لإدارة الإنترنت فإنها كانت من الموضوعات الشائكة التى لقيت اهتمامًا كبيرًا من جميع الدول، وتراوحت المواقف بين من يريد الإبقاء على الوضع شبه الاحتكارى الذى تقوم به المنظمة غير الحكومية الأمريكية وبين من طالبوا بأن يناط هذا الدور بمنظمة دولية حكومية هى الاتحاد الدولى للاتصالات، وقد تم الاتفاق على تأجيل البت فى هذه المسألة إلى حين انعقاد جولة تونس فى عام ٢٠٠٥ مع الطلب من الأمين العام للأمم المتحدة أن يقوم بدراسة الموضوع ورفع توصياته إلى القمة فى مؤتمرها القادم[١].

لقد أبرزت قمة جنيف لمجتمع المعلومات عددا من المعانى الهامة التى تمثلت فى الآتى:

١-أن ثمة اتفاق دولى عام حول أنه لايجب أن يترك أحد فى العالم خارج مجتمع المعلومات.

٢- أن مفهوم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للتنمية قد أصبح بحق أحد أعمدة التنمية الاقتصادية ومتطلبا أساسيًا للحد من الفقر ودعم فعالية برامج التنمية المستدامة.

٣- أنه لابد من تكتيل الجهود الدولية من أجل التغلب على الفجوة الرقمية وتطوير المجالات المتعلقة بتطبيق تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى الدول النامية.

٤- أنه يجب على الدول النامية أن تتبنى وتطور استراتيجيات إلكترونية قومية، وأن تؤسس المناخ المناسب لتطوير البنية التحتية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وإنشاء الخدمات والتركيز عل التطبيقات الملائمة لمشكلاتها الخاصة.

٥- حددت وثيقة إعلان المبادئ وخطة العمل مجالين رئيسيين لبناء الطاقات والمهارات وهما: استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات فى التعليم من ناحية، ومن

(١) المرجع السابق، ص ٧٤.

الناحية الأخرى تعليم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات على جميع المستويات بداية من محو الأمية الرقمية إلى تدريب الخبراء المتخصصين والباحثين فى هذا المجال، ويحتاج كل هذا إلى مساحة كبيرة من التعليم والتدريب كما أنها مسئولية تقع على عاتق كل منطقة وكل دولة وهى أن تقوم بتحديد واضح وعملى ودقيق لكافة احتياجاتها العملية والتدريبية.

من جهة أخرى فقد أكدت هذه الوثيقة الدولية الهامة على أن كل سكان الأرض يقفون على قدم المساواة فيما يتعلق بحقهم فى الحصول على تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وما يعنيه ذلك بالضرورة من توفير الإمكانية الملائمة التى تتيح تدفق المعلومات والمعرفة من الشمال إلى الجنوب.

وتلخيصا لكل ما سبق، ووضعا لهذا الإنجاز الدولى الهام في إطاره الصحيح، يقول أوماسياسيكو الذى تولى رئاسة المؤتمرات التحضيرية للمرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وهو شخصية سياسية أفريقية مرموقة:

«اعتقد أننا أمام فرصة فريدة وتاريخية والتى إذا ما رغبنا فى ذلك ستساعدنا على تحقيق تقدم مذهل نحو العدل والمساواة. لابد أن يتطور المجتمع المعلوماتى نحو مجتمع متضامن بين كل سكان هذا الكوكب. إن من الممكن تبادل المعلومات ومشاركتها وتوصيلها عبر الشركات العالمية، وسيصبح كل سكان العالم إذا ما توفرت الوسائل حينها قادرين على أن يتخاطلبوا بحرية مع بعضهم البعض، وسيكون لديهم القدرة على بناء تضامن جديد على أساس تفاهم أكبر وأفضل لبعضهم البعض، وسيكونوا ربما قادرين على أن يختاروا أهدافًا مشتركة تسمح لهم جميعًا بالحرية والكرامة. وهكذا فإن هذه القمة سوف تكون حجر الأساس نحو مجمع إنسانى يكون بيتنا للتضامن الكونى والسلام»[1].

قمة تونس حول مجتمع المعلومات (نوفمبر ٢٠٠٥):

شهدت قمة تونس حول مجتمع المعلومات والتى عقدت فى نوفمبر ٢٠٠٥ مجادلات ساخنة ونقاشات مستفيضة حول طبيعة السبل الكفيلة بتقليص الفجوة الرقمية بين

(١) المرجع السابق، ص ٧٩.

البلدان الغنية المتقدمة والبلدان الفقيرة، كما انصب جانب هام من هذه الحوارات حول نظم إدارة شبكة المعلومات الدولية الإنترنت.

وقد أكد الأمين العام للأمم المتحدة وقتها كوفى عنان أن هذه القمة كانت تعتبر فريدة من نوعها حيث ركزت اهتمامها بالأساس على كيفية الاستفادة من مزايا القوة العالمية الجديدة وهى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومن العناصر الأساسية التى تضمنها بيانه أمام قمة تونس للمعلومات:

١-أن مؤتمر قمة على هذا المستوى الرفيع يجب أن يكون مؤتمرا لايجاد الحلول، وأن يفضى إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بطرق ووسائل جديدة من شأنها أن تحقق فوائد جمة لكافة الطبقات الاجتماعية، وأن تعطى زخما قويا لتنمية اقتصادية ومجتمعات البلدان الفقيرة وتغيير حياة الفقراء فى العالم.

٢- أن العمود الفقرى لمجتمع المعلومات هو الشبكات Networks، والشبكة الدولية للمعلومات الانترنت ليست سوى ثمرة تعاون ضخم وفريد من نوعه بكافة المقاييس، وأنه إذا ما عمت فوائد تلك الشبكات أرجاء العالم فإن ذلك لابد وأن يحفزنا على بذل المزيد من التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدنى والمنظمات الدولية.

٣- أن الحرية هى بطبيعة الحال عمود مجتمع المعلومات، فهى التى تمكن المواطنين فى كل مكان من الاستفادة من المعرفة، وهى التى تمكن الاعلاميين من القيام بمهامهم الأساسية والمواطنين من محاسبة حكوماتهم، وبدون الانفتاح، وبدون الحق فى طلب المعلومات والأفكار وتلقيها وتداولها عبر أى واسطة من وسائط الاعلام، وبصرف النظر عن الحدود التى تفصل بين الدول والمجتمعات، تتوقف ثورة المعلومات ويولد مميتا مجتمع المعلومات الذى نأمل فى انشائه.

وعلى أية حال، فقد جمعت قمة تونس حول مجتمع المعلومات أكثر من ٣٠ ألف مشارك وفدوا من مختلف أرجاء العالم مما جعل هذه القمة باجماع المراقبين الدوليين أكبر تجمع تنظمه الأمم المتحدة منذ انشائها.

كما أنه ولأول مرة فى تاريخ القمم التى عقدتها الأمم المتحدة يتم اعتبار المجتمع المدنى والقطاع الخاص مثلهما مثل الحكومات والمنظمات الدولية أطرافا أساسية فى المسار التحضيرى وكذلك فى أعمال هذه القمة العالمية حول مجتمع المعلومات.

وإذا كانت قمة مجتمع المعلومات فى تونس قد خصصت أساسا لبحث الجوانب التقنية فى عمليات الاتصال إلا أنها تطرقت إلى بحث قضية تداول المعلومات من منظور سياسى شامل.

وجاء اعلان تونس ليؤكد تعهد ممثلى شعوب العالم ببناء مجتمع معلومات شامل وذى توجه تنموى ويضع الأبعاد الإنسانية فى صميم اهتمامه على أساس مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى والالتزام بالاعلان العالمى لحقوق الإنسان وبما يتيح للجميع المشاركة فى صنع المعلومات والحصول عليها.

وبالإمكان القول أنه قد طغت على أعمال قمة تونس والمداولات التى جرت فيها ثلاثة موضوعات رئيسية هى: إدارة الانترنت، والآليات المالية اللازمة من أجل تكريس تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لأغراض التنمية، والتنفيذ والمتابعة لما يتم الاتفاق عليه من قرارات وتوصيات.

وفيما يتعلق بإدارة الانترنت، فإنه أمكن احراز بعض التقدم الإيجابى حيث تسنى الاتفاق حول بعض السياسات العامة المتصلة بهذا الموضوع، وذلك عندما تم التأكيد بشكل خاص على أن تكون الإدارة الدولية للانترنت متعددة الأطراف وشفافة وديمقراطية وبمشاركة كاملة من كل الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدنى والمنظمات الدولية. ومن هذا المنطلق تمت الموافقة على انشاء منتدى لإدارة الانترنت تلتزم فيه الحكومات بالاضطلاع بمسئولياتها على قدم المساواة فى وضع سياسة عامة دولية خاصة بإدارة الانترنت فى حين تلتزم المنظمات الدولية بوضع المبادئ التى تكفل تطبيقها عالميا خاصة فيما يتعلق بتنسيق وإدارة المواد الحرجة للانترنت.

كما وافق المشاركون في أعمال قمة تونس للمعلومات على انشاء صندوق للتضامن

الرقمى وذلك بوصفه آلية مالية مبتكرة تهدف إلى تحويل الفجوة الرقمية إلى فرص رقمية للعالم النامى هذا بالاضافة إلى دعمه للآليات الموجود لتمويل مجتمع المعلومات.

أيضا فقد تم التأكيد فى ذات السياق على ضرورة إيجاد أطر قانونية وتنظيمية ومالية منسقة بين البلدان النامية من جهة والبلدان المانحة من جهة أخرى إلى جانب تحفيز الاستثمار وتيسير النفاذ إلى الانترنت بأسعار معقولة، كما تم التأكيد على أهمية الاستخدام الفعال لآليات تخفيف الديون.

أخيرا يبقى القول أن هذه القمة المعلوماتية بما حوته من حوارات ثرية وبناءة حول مختلف القضايا المطروحة عليها، أكدت الأهمية الفائقة التى يوليها المجتمع الدولى بمختلف شرائحه ومكوناته لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، كما برهنت كذلك على عمق وعيه بتحدياتها فى الحاضر كما فى المستقبل.

وإذا كان لنا من كلمة أخيرة فهى أن الثورة المعلوماتية والاتصالية قد دخلت بالعالم إلى مرحلة تاريخية جديدة وخطيرة وفتحت أمامه آفاقا لا حدود لها، إلا أنها وفى نفس الوقت وضعته فى مفترق طرق ذلك أنها على قدر ما يمكنها أن تحققه للإنسانية من أسباب التقدم والرخاء والازدهار، فأنها وبنفس الدرجة قادرة على أن تهدد العالم كله بأفدح الكوارث والأخطار.

إن هذه الثورة بالذات ليست ككل الثورات فهى الوحيدة من بين كل الثورات التى شهدها التاريخ التى تمس الوجود الإنسانى فى الصميم بحكم ما تمتلكه من أحدث مبتكرات العصر من العلم والمعرفة والتكنولوجيا والتى لا يستطيع أحد أن يحد من اندفاع طوفانها الجارف بكل ما يحمله هذا الطوفان فى ثناياه من خير أو شر.

المحتويات

الصفحة

مقدمة ٥

الفصل الأول : العلاقات الساسية الدولية طبيعتها ومحاور اهتمامها ٧

االفصل الثانى : المجتمع الدولى والنظام السياسى الدولى ٤١

الفصل الثالث : الفاعلون الرئيسيون فى العلاقات الدولية المعاصرة ٩١

الفصل الرابع : دور السياسة الخارجية فى العلاقات الدولية ١٣٧

الفصل الخامس : دور القوة والصراع فى العلاقات الدولية ١٦٧

الفصل السادس : الدبلوماسية الدولية المعاصرة ٢١٩

الفصل السابع : دور المؤثرات الاقتصادية فى العلاقات الدولية المعاصرة ٢٥٣

الفصل الثامن : الأمم المتحدة والمتغيرات العالمية الجديدة ٢٩٥

الفصل التاسع : المجتمع الدولى وقضايا حقوق الإنسان ٣٢٥

الفصل العاشر : سياسات منع الانتشار النووى فى العالم ٣٥٧

الفصل الحادى عشر : الأبعاد الدولية لمشكلات البيئة ٣٩١

الفصل الثانى عشر : ظاهرة الإرهاب الدولى ٤٢١

الفصل الثالث عشر : المعلوماتية وثورة الاتصالات فى العلاقات الدولية المعاصرة ٤٥٣

obeikandl.com